خيانة قطر

محمد بن سلمان ولياً للعهد السعودي

«36

«داعش» يفجّر جامع النوري في الموصل

«40

الدوحة تعيش وهم الهيمنة

محاكمة قطر دولياً خطوة أساسية لدحر الإرهاب

استثمارات الدوحة في دائرة الاتهام

«الدويلة» تشوّه سماحة الإسلام

صمت وارتباك في قطر

اعترافات ضابط المخابرات القطري تكشف تآمر الدوحة

- السيسي: التصدي للدول الراعية للإرهاب بكل حسم وقوة أصبح فرضاً واجباً
- سفير مصري سابق بالدوحة لـ«البيان»: الحجج قوية لاتهام قطر بدعم الإرهاب
- الاتحاد الأوروبي يتفهّم وروسيا مخاوف الخليج ويرفض اعتبار المقاطعة حصاراً

■ عواصم ـ البيان، وكالات

ساد الصمت والارتباك في الدوحة أمس، ولم يصدر عن مسؤوليها أية تصريحات بشأن الأزمة التي تسببت بها مع دول الجوار، وفيما قال محلّلون إن التطورات الإقليمية، وعلى رأسها تعيين الأمير محمد بن سلمان ولياً لعهد المملكة العربية السعودية، أصابت الدوحة بنوع من الصدمة، فإن من الواضح أن النظام القطري يجد نفسه حالياً في مأزق لا مخرج منه إلا بالاستجابة لاستحقاقات العودة للصف الخليجي والعربي، والتوقف عن السياسات التخريبية والتدخلات في شؤون الدول الأخرى.

وقد كشفت مقطع فيديو لاعترافات ضابط مخابرات قطري مدى عمق الدور التخريبي الذي قامت به قطر ضد دولة الإمارات والمنطقة، حيث أكد أن جهاز أمن الدولة القطري قام بإنشاء حسابات رقمية لبث الإشاعات والإساءة لدولة الإمارات وقيادتها.

وفي حين قال وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون إن الإمارات والسعودية والبحرين أعدت قائمة بالمطالب التي يتوجّب على قطر تنفيذها معرباً عن الأمل بأن تتم تسوية الأزمة، أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس، إنه بينما تُبذل الجهود في إطار مكافحة الإرهاب وكذا التوصل لتسويات سياسية لأزمات المنطقة «نجد أشقاءً لنا وغير أشقاء يقومون بدعمه وتمويله» في إشارة واضحة إلى قطر التي قال إنها تفعل ذلك ابتغاء أوهام الهيمنة والسيطرة والعظمة الزائفة، مشدداً على أن التصدي للدول الراعية للإرهاب بكل حسم وقوة أصبح فرضاً واجبًا. وقال السيسي- خلال كلمة في احتفال وزارة الأوقاف بليلة القدر- إن الإرهاب يتطلب أربعة عناصر لمواجهته والقضاء عليه، هي (تجديد الخطاب الديني، والتعامل مع جميع التنظيمات الإرهابية بمعيار واحد، وإعادة بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها لاستعادة الاستقرار بالمنطقة، ومنع تمويل الجماعات الإرهابية وإيقاف مدها بالسلاح والمقاتلين).

وهم الهيمنة

وتساءل: وكل ذلك لماذا؟ ابتغاء أوهام الهيمنة والسيطرة والعظمة الزائفة؟ هل أصبحت مقدرات الشعوب لُعبةً سياسية؟ هل تهون أرواح الشباب والرجال والنساء والأطفال من أجل أحلام الزعامة والمجد الكاذبة؟ هل تستحق هذه الأوهام إزهاق روح إنسانية واحدة؟.

وقال إن استراتيجية مكافحة الإرهاب يجب أن تسير على أقدام ثابتة وليست مرتعشة، وإن القضاء على خطر الإرهاب لا يمكن أن يتم بدون تدمير بنيته التحتية سواء المالية أو الفكرية. ووجه رسالة لتلك الدول الداعمة للإرهاب قال فيها «كفاكم تمادياً وتَعالَوْا إلى كلمة سواء نجتمع فيها على التعاون والخير والبناء لما فيه صالح شعوبنا». وجدد السيسي تأكيداته على أن تصويب الفهم الديني وتجديد مجمل الخطاب الديني دون المساس بالثوابت، هو قضية حياة أو موت. ودعا إلى ضرورة التأسيس لخطاب ديني حديث يبني مجتمعاً متماسكاً، مثمناً دور الأزهر الشريف.

الكرة بملعب قطر

من جانبه، قال السفير المصري السابق لدى الدوحة محمد المنيسي، إن حل الأزمة التي تواجهها قطر في الوقت الراهن يأتي من عند قطر نفسها، مشدداً على أن الدوحة تبدي عناداً واضحاً وتعتمد على الدعم الإيراني والتركي ودعم أطراف أخرى. وأكد أن العلاقات بين الدوحة وطهران «لم تنقطع».

واستبعد الدبلوماسي المصري، في تصريحات لـ«البيان»، أن تنتهي الأزمة التي تواجه قطر قريباً، متوقّعاً أن تواصل قطر سياسة العناد مرتكنة إلى الدعم التركي والإيراني.ولفت إلى أن السيناريو الأقرب هو استمرار المقاطعة، وفي هذه الحالة سوف يواصل الاقتصاد القطري تحمل التبعات السلبية لعملية المقاطعة تلك، والتي يظهر تأثيرها بشكل عام على المتواجدين في قطر.رفض أوروبي

إلى ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي وروسيا عن تفهم لمخاوف دول الخليج إزاء أزمة قطر. ورفض الاتحاد الأوروبي اعتبار المقاطعة حصاراً. ودعا برلماني روسي بارز قطر إلى الالتزام باتفاقية الرياض، بحسب قناة «العربية»، أمس. وأفاد مراسل القناة في بروكسل بأن الاتحاد الأوروبي رفض طلباً من رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية بوصف المقاطعة العربية لها بالحصار. وأعربت عن استعداد الاتحاد الأوروبي لمواكبة الجهود الجارية من أجل دفع مساعي الوساطة.

ملاحقة قانونية

في غضون ذلك، شدد محامون وخبراء قانونيون بحرينيون على أن الملاحقة القانونية والدولية لكل المسؤولين القطريين الذين ثبت تورطهم في دعم الإرهاب العالمي، وفي احتضان الجماعات المتطرفة، وذلك لضرب الأمن القومي للدول وزعزعة استقرارها، هو أمر مستحق، ومتبنى من قبل محكمة الجنايات الدولية في ظل وجود الدلائل والإثباتات اللازمة. وأثار توجيه الاتهام لبنك باركليز البريطاني في صفقة التمويل من قطر عام 2008 اهتمام الصحافة الاقتصادية حول استثمارات قطرية بالمليارات في أوروبا، بعضها جاء أيضا ضمن عمليات إنقاذ لبنوك كبرى، وحامت الشكوك حول بعضها. وإثر ذلك أصبحت استثمارات قطر الخارجية في دائرة الشكوك.

مطالب .. على قطر تنفيذها

أتى قرار مقاطعة قطر بعد ثبوت تورطها في تمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة، بما في ذلك جماعة الإخوان، فضلاً عن إثارة القلاقل في أوساط الأمة العربية، من خلال قناة الجزيرة، التي دعمت الخراب من خلال ما سمي الربيع العربي، وهذه أهم المطالب من الدوحة.

غرافيك محمد أبوعبيدة

البيان

وثائق تكشف تورط الدوحة في تخريب ليبيا وتجنيد مغاربة في سوريا

السيسي: قطر تدعم الإرهـ

■ عواصم - البيان، وكالات

شـدد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسـي، أمس، علـى أنـه بينما تُبـذل الجهـود في إطـار مكافحة الإرهـاب، وكذا التوصل لتسـويات سياسـية لأزمات المنطقة «نجد أشقاء لنا وغير أشقاء يقومون بدعمه وتمويله»، ابتغاء أوهام الهيمنة والسـيطرة والعظمة الزائفـة، مشـدداً علـى أن التصدي للـدول الراعية للإرهاب بكل حسـم وقوة أصبح فرضـاً واجبًا، فيما كشـفت وثيقة عن تورط الدوحة في إرسال مقاتلين مغاربة إلى سـوريا، ورعاية الإرهاب والاغتيالات في ليبيا.

وقال السيسـي- خـلال كلمته أمس فـي احتفال وزارة الأوقاف بليلة القدر- إن الإرهاب يتطلب أربعة عناصر لمواجهته والقضاء عليه، هي (تجديد الخطاب الدينـي، والتعامـل مع جميع التنظيمـات الإرهابية بمعيار واحد، وإعادة بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها لاستعادة الاستقرار بالمنطقة، ومنع تمويل الجماعات الإرهابية وإيقاف مدها بالسلاح والمقاتلين).

وتابـع: «بينما نبذل نحن، حكومة وشـعباً، أقصى الجهـد في مكافحـة الإرهاب والتصدي له عسـكرياً وأمنياً وفكرياً وسياسياً، ونبذل كذلك أقصى الجهد في دعم التسـويات السياسية السـلمية للأزمات القائمة في المنطقـة، بما يعيـد لدولها الاسـتقرار والأمن، ويقضـي على الفراغ الذي يسـتغله الإرهاب ليتمدد وينمـو؛ بينمـا نفعل كل ذلك، نجد أشـقاء لنا، وغير أشـقاء، يقومون بدعـم الإرهاب وتمويلـه ورعايته، نجدهـم يوفرون لجماعات الإرهـاب وفكر الإرهاب المنابـر الإعلامية والثقافية، ينفقـون عليها مليارات الدولارات سـنوياً، ليستميلوا أفئدة الشعوب العربية والإسـلامية لهذا الفكر الإجرامي المدمر، يسـتغلون التكنولوجيـا الحديثة وما أنتجته الحضارة الإنسـانية لضرب هذه الحضارة وهدم ما حققته الشـعوب من مكتسبات وما تنعم به من أمان».

وهم الهيمنة

وتسـاءل: وكل ذلـك لمـاذا؟ ابتغاء أوهـام الهيمنة والسـيطرة والعظمة الزائفـة؟ هل أصبحت مقدرات الشـعوب لُعبة سياسـية؟ هل تهون أرواح الشـباب والرجال والنسـاء والأطفال من أجـل أحلام الزعامة والمجد الكاذبة؟ هل تسـتحق هـذه الأوهام إزهاق روح إنسانية واحدة؟

وشدد السيسي على ضرورة أن يتم وضع حد لهذا

اعترافات ضابط مخابرات قطري تكشف مؤامرات الدوحة ضد الإمارات

■ دبي - البيان

كشـف مقطع متلفز لاعترافات ضابـط مخابرات قطري يدعـى حمـد علـي محمد علـي الحمـادي، عن مدى ضخامـة المؤامرات التي تحيكها دولة قطر ضد الإمارات والمنطقة بشـكل عام. وتحدث الضابـط القطري الذي اعتـرف بأنه يتبع جهاز أمن الدولـة القطري، أن الإدارة الرقميـة في جهاز المخابرات القطري هي التي أنشـأت حسـاب «بوعسكور» وغيره من الحسـابات التي تسيء لدولة الإمـارات. وتبث قناتا أبوظبـي والإمارات، اليوم الخميس، اعترافات هذا الضابط بالصوت والصورة، وهي تذاع للمرة الأولى، ويكشـف الضابط عن خطط الدوحة وتجاوزاتها ضد دولة الإمارات.

وتعـرض هذه الاعترافات ضمن برنامج النوايا المبيتة علـى قناتي أبوظبـي السـاعة 7:30م والإمـارات 10م بتوقيت أبوظبي.

وكانت اعترافات شـفاهية ومصورة بثت للضابط قبل عامين في قضية الإساءة لرموز الدولة عبر مواقع التواصل والمعروفـة إعلامياً بقضية «بوعسـكور» عن تورط ذلك

■ ضابط المخابرات القطري

الضابط وعدد من العاملين النافذين القطريين بالإشراف على إدارة المواقع المسـيئة لرموز الدولة. وأقر بانتسابه للجهاز وتلقيه أوامر مباشرة لتنفيذ مهام محددة، موضحاً آليـة العمـل وأدوار أقسـام جهاز أمن الدولـة في قطر وارتباطاتهم بتلك الحسابات.

وشـهدت الجلسـة فـي محكمـة أمـن الدولـة في المحكمـة الاتحادية العليا حينها عـرض فيديو «معاينة تصويريـة» أعاد فيها ذلك الضابـط تمثيل واقعة دخوله للدولة وعملية شراء شرائح الهاتف والتفاصيل المصاحبة لها تفصيلاً.

وأقـر المتهم بصحـة الاعترافات الـواردة في مقطع الفيديو، وعقب على سؤال القاضي عن رأيه بما جاء في الفيديـو المعروض مؤكداً «نعم، أنا هذا الشـخص، وأقر بكل ما جاء في الفيديو»، وأعاد المتهم سـرد التفاصيل الواردة في المقطع المصور أمام هيئة المحكمة.

غدر وخيانة

وأكـد ممثل نيابة أمن الدولة في الجلسـة أن المتهمين أرادوا نشـر الفساد والإفساد في الأرض، في قضية شكل النكران والجحود والغدر والخيانة عمادها، مشيراً إلى أن المتهمين استعانوا بالشـبكة المعلوماتية التي أصبحت مرتعاً خصباً لأصحاب النفوس المريضة فاتخذوها وسيلة لتفريـغ حقدهـم وكراهيتهـم التي ثقلت بهـا جنوبهم فنالوا من الأبرياء بسيئ الأقوال وبذيء الكلام، محاولين تحقيق الإشـباع الذاتي والتوافق النفسـي لشخصياتهم المريضة.

الدوحة أججت الصراعات في اليمن ودعمـ

الدعم القطري لجماعة الإخوان في اليمن لم يتوقف

■ عدن - البيان

لعبـت الدوحة دوراً سـلبياً فـي زعزعة الاسـتقرار فـي اليمـن من خلال نسـج علاقـات غريبـة مع الأطراف السياسـية المتناقضـة عـززت الصراعـات الداخلية لخدمة المشـروع الإيرانـي في المنطقة واسـتهداف دولها، كما أمدت الجماعات الإرهابيـة بما تحتاج إليـه من مقومات البقاء.

وبدأت المهمة القطرية في عام 2006 مع لعب الدوحة دور الوسيط في الحرب بين الحكومـة والمتمردين الحوثيين في صعـدة، وهـي الوسـاطة الغامضة التي استمرت حتى العام 2009 دون أن تحقق أي نتائج اضطرت معها السلطات اليمنية إلـى إعلان فشـل هـذه الوسـاطة التي تكشـف بعد ذلك أنها كانـت جزءاً من مخطط لتمكيـن المتمردين من تعزيز قدراتهم وتجنيبهم هزيمة مؤكدة.

ومن خـلال عمـل الدوحة كوسـيط بيـن الحكومـة والمتمردين، تمكـن هؤلاء خلال السـنوات الثلاث من إعادة ترتيب صفوفهـم، والحصول على أموال ضخمة قدمها الوسيط القطري سيف أبو العينيـن، مدير مكتب أمير قطر السـابق طوال فترة بقائه في صعدة ولقاءاته مع قيـادة التمرد وزعماء القبائل المناهضين لهم، واشـتراطه عدم مشـاركة أي طرف يمني في اللقاءات التي كان يعقدها مع قادة التمرد، ولا معرفة محتوى الحقائب التي كان يتم نقلها من السـفارة القطرية بصنعـاء إلى صعدة، والتي كانت تحتوي على مبالغ مالية ضخمة كشفت عنها بعد ذلك مصادر قبلية.

التحـرك القطـري لوقـف العمليات العسكرية للجيش اليمني مكن المتمردين من اسـتغلال الهدنة لتهريب المزيد من الأسـلحة الإيرانيـة عبر البحـر، وإحكام الحصار على معسـكرات الجيش والأمن ومخازن الأسـلحة في صعدة للانقضاض عليها بعد ذلك، وهو مأتم فعلاً في العام 2010 حيث تمت السـيطرة على سـتة من ألويـة الجيش المحاصرة في صعدة، والاستيلاء على مخازن أسلحتها بالكامل.

ومـع إعـلان الحكومة اليمنية فشـل الوسـاطة القطريـة، كانـت أجـزاء من محافظة صعدة قد أصبحت خارج سلطة الدولـة، وعمق من هـذا الوضع اندلاع الاحتجاجـات المطالبـة برحيـل نظـام الحكم السـابق في مطلـع العام 2011، حيث استغل المتمردون الحوثيون الوضع لبسـط كامل سـيطرتهم على المحافظة

■ الدوحة غذت الصراعات في اليمن وتآمرت على التحالف العربي | أرشيفية

مصريون فارون في الدوحة.. سيرة إرهاب حافلة

تأوي الدوحة عدداً من المصريين الهاربين والذين تحفل السير الذاتية الخاصة بهم بتاريخ من الإرهاب والتحريض على العنف واستهداف الدولة المصرية أبرزهم

يوسف القرضاوي

الملقب بشيخ الفتنة من مواليد المحلة الكبرى عام 1926، وأحد أبرز أئمة جماعة الإخوان الإرهابية، وصدر ضده حكم بالإعدام في مصر

محمد شوقى الإسلامبولي

أحد أبرز عناصر الجماعة الإسلامية، وشقيق خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس الراحل أنور السادات، وأبرز المطلوبين أمنيًّا في مصر على ذمة عمليات إرهابية

طارق الزمر

رئيس حزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، وأحد العقول المُدبِّرة لهذا التنظيم، الذي له باعٌ طويلٌ من العنف داخل مصر

محمد عبدالمقصود

أحد أكبر فقهاء ومشايخ الدعوة السلفية في مصر، وممن حضروا باستمرار في اعتصام رابعة العدوية، وكان له العديد من الفتاوى المثيرة للجدل

وجدي غنيم

أحد أقطاب جماعة الإخوان، وصدر بحقه حكمٌ بالإعدام شنقًا غيابيًّا

أيمن صادق

عضو مجلس شعب سابق عن جماعة الإخوان، ومن أبرز الوجوه الإعلامية للجماعة

إعداد: عبدالرحمن دوار - غرافيك:حسام الحوراني
البيان

ـاب ابتغاء أوهام الهيمنة والعظمة الزائفة

مغردون: اكذب حتى يصدقك الناس.. قطر مخترقة بـ«آي فون»!

■ دبي - البيان، وكالات

أثارت تصريحات النائب العام القطري، علي بن فطيس المري، سخرية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، بعد إعلانه أن وكالة الأنباء القطرية اخترقت عبر «جهاز آي فون»، في تخبّط آخر للدوحة في تعاطيها مع الأزمة، بعد أن روّجت سابقاً لكون الاختراق المزعوم كان من روسيا. وسخر مغردون من تصريحات المري عبر هاشتاق قطر مخترقه بالآي فون، معتبرين أن الكذبة القطرية الجديدة أضعف من أن تصدق، ومتسائلين عن قوة حكومة يمكن اختراق أجهزتها الإعلامية بهاتف آي فون؟ وقال أحد المغردين: «ما هذا ليتك ساكت أفضل، فضحت ربعك، دولة تخترق أجهزتها الإعلامية بآي فون!»، وأضاف آخر ساخراً: «على الآي فون المخترق تسليم نفسه وإلا سيعمم عنه في جميع محلات بيع الأجهزة من خلال الإنتربول الدولي للآي فونات المجرمة». وأوضح مغرد: «أعتقد أن المواطن القطري المثقف الواعي أصبح يعي حقيقة نظام بلاده الذي نزل إلى هذا المستوى من السخافة والسخرية والكذب». وأردف آخر: «بيانات حساب تلفزيون قطر تدل على أن التغريد لم يكن من آي فون، ولكن سياسة اكذب حتى يصدقك الناس».

احترام المواطن

وتابع آخر: «الشعب القطري ينتظر تحقيقات الـ(إف بي آي) وآخرتها يطلع النائب العام القطري يقول: اخترقنا من آي فون، والله عيب وين احترام المواطن؟». وتساءل مغرد ساخراً: «طيب الآي فون كان صامت ولا عام!! نبي نشوف آخرتها معاكم يا حكومة قطر المفلسة». وكان النائب العام القطري علي بن فطيس المري قال إن «اختراق» وكالة الأنباء القطرية والتلفزيون القطري تم عبر جهاز آي فون، متّهماً دول المقاطعة بالمسؤولية عن الاختراق، دون تسمية دولة بعينها، علماً أن تقارير سابقة اتهمت هاكرز من روسيا بالوقوف وراء عملية الاختراق المزعومة التي لا يوجد لدى الحكومة القطرية أي دليل يثبتها.

تصريح سطحي

وقالت الدكتورة موضي في تغريدة لها عن الموضوع: «يعني عيب صراحة تصريح رسمي لدولة يكون بمثل هذه السطحية، احترموا شعبكم على الأقل، لأن العالم بدأ يفقد احترامه لمثل هذه التفاهات»، وقال أحمد في تغريدة ضمن الهاشتاق: «في ذمتكم في عاقل بيصدق هذا الكلام، كيف ترضون على أنفسكم يا أهل قطر تسمعون هذا الكلام»، بينما قال عمر: «قطر مخترقة بالآيفون وبالإيرانيين والأتراك وبالإخوان»، وقال بو ذياب: «طيب لا تفضحوا أنفسكم، وش هذه الدولة التي تخترق بآيفون، لا يكون قرية سنافر.. مسخرة والله».

وتراوحت تعليقات مستخدمي موقع «تويتر» على هذا الموضوع بين: «حدثوا العاقل بما يعقل ولا تستخفوا بعقولنا»، «ثبت بالفعل أن قطر دولة كرتونية»، «إذا صدقوا فمعنى ذلك أنها حكومة هشة وغير جديرة بقيادة بقالة وليس دولة»، «حسيت أن قطر تطبيق وليست دولة»، «يعني لو معاي آيباد أقدر أحتل قطر»، و«احتمال يكون الاختراق المقبل من هاتف نوكيا الجديد»، «هل تقوم قطر بحظر كل أجهزة أبل بعد عملية الاختراق»، و«هذه دولة وإلا كرتون بيض».

ـت الحوثيين و«القاعدة»

■ دبي - البيان، وكالات

أثارت تصريحات النائب العام القطري، علي بن فطيس المري، سخرية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، بعد إعلانه أن وكالة الأنباء القطرية اخترقت عبر «جهاز آي فون»، في تخبّط آخر للدوحة في تعاطيها مع الأزمة، بعد أن روّجت سابقاً لكون الاختراق المزعوم كان من روسيا. وسخر مغردون من تصريحات المري عبر هاشتاق قطر مخترقه بالآي فون، معتبرين أن الكذبة القطرية الجديدة أضعف من أن تصدق، ومتسائلين عن قوة حكومة يمكن اختراق أجهزتها الإعلامية بهاتف آي فون؟ وقال أحد المغردين: «ما هذا ليتك ساكت أفضل، فضحت ربعك، دولة تخترق أجهزتها الإعلامية بآي فون!»، وأضاف آخر ساخراً: «على الآي فون المخترق تسليم نفسه وإلا سيعمم عنه في جميع محلات بيع الأجهزة من خلال الإنتربول الدولي للآي فونات المجرمة». وأوضح مغرد: «أعتقد أن المواطن القطري المثقف الواعي أصبح يعي حقيقة نظام بلاده الذي نزل إلى هذا المستوى من السخافة والسخرية والكذب». وأردف آخر: «بيانات

مكابرة قطر تغرقها في الحضيض

■ إعداد: قسم الترجمة

يكشف الملف القطري يوماً بعد آخر عن تأزم يطال زوايا وأبعاد تهدد على المدى القريب والبعيد واقع الدوحة، وتحضها من منطق العقلانية التعامل مع أزمتها بما يحيل دون غرقها في عزلة أوحش.

وتطالعنا الصحف بأخبار تشير إلى أن قطر قد خفضت إلى حدّ كبير هامش المساعدات والتبرعات الدولية، على الرغم من ارتفاع المساهمات العالمية.

أما على الصعيد السياسي الدبلوماسي، فقد أشار ياروسلاف تروفيموف من صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، إلى أن إصرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الوقوف إلى جانب قطر الصغيرة الخاضعة لمقاطعة عربية بقيادة المملكة العربية السعودية، قد أدهش عدداً من الجهات في منطقة الشرق الأوسط، لأسباب ليست خافية على أحد.

إلا أن الأزمة القطرية الحالية تتخذ بالنسبة لأردوغان طابعاً شخصياً عميقاً، بحيث إذا سمحت تركيا بسحق التعنت القطري، فإن المسؤولين في أنقرة يخشون أن تحتل إدارة أردوغان المرتبة التالية المرشحة لمواجهة سيف الضغوط الدولية.

وقد حذرت الوكالة الدولية للطاقة من أن استمرار الأزمة بين عدد من دول المنطقة وقطر يعتبر أحد مسوغات «الصداع اللوجستي». وإذ أقرت الوكالة في تقريرها الأخير حول سوق النفط بأن النزاع السياسي لم يؤدِ بعد إلى خلل في التزويد، أشارت إلى وجود مشكلة تشغيلية للشركة المسؤولة عن التنقيب عن النفط القطري الخام والغاز الطبيعي المسال.

وعلى خط لصيق بالأزمة القطرية، تبرز أزمة السيولة التي تعاني منها حركة حماس القائمة على التمويل القطري المدان. وقد كتبت يولاند نيل، لموقع هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» تحت عنوان «الخلاف القطري الخليجي يهدد أزمة سيولة في غزة» تقول إن الفلسطينيين يعولون على الحلّ الدبلوماسي للأزمة.

وفي حين تشير تحليلات المراقبين إلى أن التحدي الذي يواجه حاكم قطر قد يتخطى حدود العائلة ويتطور في حال الإمعان في التحدي، لنشهد تأففاً في أوساط كبار القادة والعائلة الحاكمة، علق أحد الدبلوماسيين الغربيين الضالعين في شؤون الشرق الأوسط على المشهد العام بالقول: «قد يكون الأمر أشبه بالانقلاب منه إلى مجلس إدارة مستاء من مدير تنفيذي لم يعد يحقق أرباحاً للشركة».

وقد أبدت السعودية استعدادها لكبح جماح قطر، لا سيما أن الرياض وأبوظبي قد أوضحتا عن جملة المطالب المتوقعة من الدوحة، التي يبدو تميمها أبعد ما يكون عن الامتثال. وفي حين أكد مأمون فندي، المحلل السياسي المقيم في لندن أن قواعد اللعبة قد تغيرت، وأن القيم والشروط التي تحكم العلاقات اليوم طرأت عليها تبدلات جوهرية، تقصي في الوقت الراهن إمكانية الحل القريب، اختصر الوضع بالقول: «قد تخرج العواقب غير المقصودة للأزمة عن نطاق السيطرة».

ويجدر ربما الاختتام مع رأي سنام فاكيل، الباحث من برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «تشاتهام هاوس» الذي قال لا تملك قطر مروحة خيارات في هذا الإطار، إذ لا بد من اتخاذ إجراءات تحفظ ماء الوجه، في وقت قد يبدو الاستسلام السريع مؤشر ضعف.

الذي تحصل عليه الدوحة سوف يعطيها فرصة ما للمقاومة، رغم أن ذلك سوف يكون له العديد من التبعات السلبية على الاقتصاد القطري».

ولفت إلى أن السيناريو الأقرب هو استمرار المقاطعة، وفي هذه الحالة سوف يواصل الاقتصاد القطري تحمل التبعات السلبية لعملية المقاطعة تلك، والتي يظهر تأثيرها بشكل عام على المتواجدين في قطر، مردفاً «من خلال متابعة حركة الأسعار في قطر- خاصة ما يتعلق بأسعار المواد الغذائية- أعتقد أن الأمر أصبح خارجاً عن قدرات الكثيرين من المتواجدين في قطر، وتبعات المقاطعة تزداد سوءاً على الاقتصاد القطري».

وأفاد السفير السابق بأن استمرار تلك التداعيات السلبية متوقف على رغبة الدول الخليجية الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين) إضافة إلى (مصر) في مواصلة المقاطعة بهذا الشكل الحازم. واستطرد الدبلوماسي المصري قائلاً «أتصور أن التحرك القادم بالنسبة للدول المقاطعة سوف يكون في إطار رفع الأمر إلى الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة»، ملمحاً إلى أن الموقف الحالي يؤكد امتلاك الدول المقاطعة للأسانيد والحجج القوية لاتهام قطر بدعم العناصر والكيانات الإرهابية المختلفة.

بين أزمتين

وأجرى المنيسي مقارنة بين موقف الدول الثلاث في العام 2014 وما يجري الآن. وأفاد بأن قطر تعتمد على علاقاتها مع إيران في مواجهة الأزمة التي تواجهها حالياً. وقال إن التصريحات التي أطلقها الأمير القطري، والتي كانت سبباً من الأسباب التي أثارت حفيظة السعودية والإمارات والبحرين، عكست تلك العلاقات الوطيدة بين قطر وإيران.

رفض أوروبي

إلى ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي وروسيا عن تفهم لمخاوف دول الخليج إزاء أزمة قطر. ورفض الاتحاد الأوروبي اعتبار المقاطعة حصاراً. ودعا برلماني روسي بارز قطر إلى الالتزام باتفاقية الرياض، بحسب قناة «العربية»، أمس. وأفاد مراسل القناة في بروكسل بأن الاتحاد الأوروبي رفض طلباً من رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية بوصف المقاطعة العربية لها بالحصار. وأعربت عن استعداد الاتحاد الأوروبي، لمواكبة الجهود الجارية من أجل دفع مساعي الوساطة.

والتمدد إلى محافظتي عمران وحجة.

الوساطة القطرية التي فتحت الباب أمام الحوثيين لإرسال المئات من المقاتلين إلى لبنان وسوريا وإيران لتلقي التدريبات على استخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وصنع المتفجرات والألغام، وتخريج مدربين تولوا بعد ذلك مهمة تدريب المنتمين للجماعة في منطقتي نقعة ومطرة الجبليتين في أطراف محافظة صعدة القريبة من الحدود السعودية، كما سهلت وصول عدد من الخبراء العسكريين الإيرانيين ومن حزب الله اللبناني إلى صعدة للإشراف على هذه المعسكرات وتهريب كميات ضخمة من الأسلحة عبر البحر.

وفي العام 2013 وبينما كان تنظيم القاعدة يعاني من أزمة مالية نتيجة توقف عمليات خطف الأجانب، بسبب مغادرة غالبية هؤلاء لليمن ورفض بلدانهم دفع فدى لعناصر التنظيم، وتضييق الخناق على الجمعيات والجهات المشتبه بأنها على صلة بالجماعات الإرهابية، تظهر قطر من جديد وتتولى إنقاذ التنظيم من خلال اتصالاتها مع زعماء قبائل عملوا وسطاء لدى عناصر القاعدة، لتأمين الإفراج عن المعلمة السويسرية سيلفيا ايبرهارت التي ظلت رهينة لمدة تسعة أشهر.

وفيما كان اليمنيون يحضرون لانطلاق مؤتمر الحوار الوطني الشامل الهادف لإعادة صياغة شكل الدولة، وصل ضباط من المخابرات القطرية إلى صنعاء من دون إذن مسبق واتجهوا إلى سفارة الدوحة لاستلام الرهينة السويسرية ودفع مبلغ 20 مليون دولار للوسطاء والقاعدة ثم غادروا صنعاء وعند وصولهم إلى الدوحة أعلنوا نجاح وساطتهم في الإفراج عن المواطنة السويسرية ومن دون علم الحكومة اليمنية.

الدعم القطري الواضح لجماعة الإخوان في اليمن عبر ذراعهم السياسية تجمع الإصلاح لم يتوقف أثناء نسج علاقة الدوحة مع المتمردين الحوثيين حلفاء إيران، بل استمرت الجمعيات الخيرية القطرية في رفد خزائن جمعيات خيرية إخوانية بملايين الدولارات وظفت في أدلجة دور الأيتام ومراكز التعليم وفي تقديم المساعدات للأسر الفقيرة والمحتاجة.

ولأن الدور القطري في اليمن هو امتداد لدورها في اللعب على التناقضات في المنطقة، فقد وقفت ضد المبادرة الخليجية التي تم بموجبها حل الأزمة التي عصفت باليمن مع الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام الحكم السابق، وعملت على إفشال المبادرة، ودعمت الحوثيين، الذين رفضوا المبادرة إعلامياً، ولكنهم عملياً طالبوا بأن يكونوا جزءاً فاعلاً في الحكومة التي تشكلت بموجب تلك المبادرة، التي مهدت لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل وولادة الدولة الاتحادية في اليمن، واقترح أحد بنودها معالجة الآثار المترتبة على الحروب التي شهدتها محافظة صعدة.

القاهرة- محمد خالد- المنامة-إبراهيم النهام- طرابلس-البيان

لا تخلو منطقة عربية، إلا وتعمدت دويلة قطر، العمل على زعزعة استقرارها واضطراب أمنها، من خلال تقديم الدعم المالي واللوجيستي وبيع الأسلحة للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة، لتنفيذ مخطط وأجندة الدول الغربية ضد الدول العربية، ما كان دافعاً لمطالب بضرورة تحريك دعاوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد قطر عقب أن صار واضحاً للعيان ذلك الدور «المشبوه» الذي تلعبه في المنطقة بشكل عام. وتحاول الدوحة عبر مندوبيها المنتشرين في مختلف دول العالم الزج بكل أوراقها وحججها ظناً بأنها سوف تساعدها وتحميها من الإدانة الدولية، وتمكنها من الالتفاف على الانطباع العالمي الموثق باحتضانها للإرهابيين وتمويلهم مادياً ودعمهم إعلامياً، وبقدر ما تأكد للملأ تأثير مقاطعة دول الخليج ومصر لعلاقاتها الدبلوماسية مع قطر على وضعها اقتصادياً وسياسياً، بقدر ما أظهرته هذه المقاطعة من ردود فعل عالمية متضامنة مع المملكة وشركائها، ومؤيدة في كل الخطوات التي اتخذتها بحق قطر.

البحرين

دلائل دامغة على محاولة ضرب الأمن

شدد محامون وخبراء قانونيون بحرينيون بأن الملاحقة القانونية والدولية لكل المسؤولين القطريين الذين ثبت تورطهم في دعم الإرهاب العالمي، وفي احتضان الجماعات المتطرفة، وذلك لضرب الأمن القومي للدول وزعزعة استقرارها، هو أمر مستحق، ومتبنى من قبل محكمة الجنايات الدولية في ظل وجود الدلائل والإثباتات اللازمة.

ولفت المحامون والخبراء في تصريحات خاصة لـ«البيان» إلى أن الدور التدميري الذي تلعبه قطر في المنطقة والذي يقوم على تصدير الدم والبارود لشقيقاتها لا يمكن التغاضي عنه، أو تمريره مرور الكرام، موضحين بأن «قرار المقاطعة كان حكيماً، ويتطلب المزيد من الحزم».

احتضان الإرهاب

وقال المشرع والقانوني فريد غازي لـ«البيان» بأن «أي دولة ترعى الإرهاب العالمي، وتدعم التنظيمات التي تقوض الأنظمة والدول وتقوض استقرارها وحياة شعوبها، وتتدخل في شؤون الآخرين بخلاف المبادئ المستقرة في القانون الدولي بهذا الشأن، ممكن تقديمها إلى محكمة الجنايات الدولية على اعتبار أن الجرائم التي تصدر هي جرائم حرب وإبادة، وتقوض السلم الأهلي، وتوقع عليها العقوبات التي من شأنها أن تردع هذه الدول عن مثل هذه الجرائم».

وأضاف غازي «الدلائل التي يمكن جمعها ضد الدول التي ترعى الإرهاب متوافرة وكثيرة، يكون عليها شواهد من أفراد، ومن محطات بث، وما يوجد من وثائق لدى الإنتربول الدولي، وهو ما يمثل إثباتات على ممارسة هذه الدول لجرائم، تقع تحت طائلة القانون، وتكون العقوبة هي تعويضات تذهب للضحايا من الشعوب التي تأثرت من المؤامرات التي تورطت فيها الدول الراعية للإرهاب».

ملاحقة دولية

ومن جهته، أكد المحامي هيثم بو غمار بأن «المخالفات الواضحة بتمويل قطر المستمر للإرهاب العالمي ولجماعاته، وما يقابلها من امتلاك الدول المتضررة للإثباتات والدلائل المتعلقة بذلك، تخول هذه الدول -تلقائياً- بتقديم هذه القرائن للجهات الدولية المختصة كمجلس الأمن، لاتخاذ كل الإجراءات الوقائية الحامية لها ولسياداتها ولأمنها القومي، وهو الأمر الذي تفعله مصر الآن بأروقة مجلس الأمن الدولي».

وأضاف بو غمار قائلاً «ستمكن هذه الملاحقات من تحويل المسؤولين بقطر لمحكمة الجنايات الدولية، وذلك لملاحقة كافة الأشخاص الذين ثبت تبنيهم واحتضانهم للإرهاب الدولي، وهو أمر مطلوب مع استمرار حكومة قطر بتصدير الإرهاب والبارود لجاراتها، وبنقضها العلني والصريح لكل الاتفاقات المتمثلة في اتفاقية عضوية مجلس التعاون، واتفاقية الدفاع المشترك في منظومة درع الجزيرة».

ليبيا

ميليشيات خارجة على القانون لخدمة أهداف قطر

أكد الناطق باسم القوات المسلحة الليبية العقيد أحمد المسماري أن لدى السلطات الليبية ملفا كاملا عن الدور التخريبي القطري من المنتظر عرضه على جهات قضائية دولية.

وأوضح المسماري في تصريحات لـ«البيان» أن قطر دعمت الإرهاب في ليبيا بالمال والسلاح، وشكلت ميليشيات خارجة على القانون لخدمة أهدافها، وتورطت في سفك دماء الليبيين وضرب مؤسسات الدولة لمدة سبع سنوات، وقدمت مساعدات مهمة لعناصر وجماعات متورطة في الإرهاب بالداخل والخارج، وقامت بالتحريض الإعلامي على قتل الليبيين، وعمدت إلى اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس، وأشرفت على تنفيذ عمليات اغتيال العشرات من الضباط والناشطين الحقوقيين والدعاة المعتدلين الذين رفضوا الانخراط في مشروعها الإرهابي، وساهمت في نهب ثروات الليبيين من نفط وغاز، وتولت تهريب السلاح إلى داخل البلاد بطرق غير شرعية، واستجلبت مرتزقة من دول الجوار وغيرها لضمهم الى جماعات متشددة داخل البلاد، كما كان لها دور في تشكيل منظومة فجر ليبيا الإرهابية التي قتلت المئات وشردت الآلاف وتورطت في حرق وتخريب مدن وأحياء آهلة بالسكان المدنيين.

ثروات ليبيا

وأبرز المسماري أن قطر، اعتقدت أنها قادرة على احتلال ليبيا ووضع يدها على مقدرات الدولة، من خلال أتباعها المرتبطين بالإرهاب، ومن بينهم من وردت أسماؤهم في قائمة الإرهاب الصادرة عن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، في إشارة الى علي الصلابي وعبد الحكيم بالحاج ومهدي الحاراتي وإسماعيل الصلابي والصادق الغرياني وميليشيا سرايا الدفاع عن بنغازي، إضافة إلى الملحق الصادر عن لجنة الأمن والدفاع بمجلس النواب والتي تتضمن 75 شخصا وكيانا إرهابيا.

وأشار المسماري الي الاتجاه نحو رفع دعوى قضائية مدعمة بالأدلة والإثباتات عن تورط قطر في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ليبيا، مؤكدا أن المفتي المعزول الصادق الغرياني المدعوم من قطر مسؤول عن جرائم إنسانية في ليبيا، مشيراً إلى أن قطر حاولت إفساد المجتمع الليبي بمليارات الدولارات.

وكان مجلس النواب الليبي دعا مجلس الأمن الدولي ومحكمة الجنايات الدولية وجميع المنظمات والمؤسسات الحقوقية إلى فتح تحقيق دولي لما اقترفته دولة قطر اتجاه الشعب الليبي ودعمها للجماعات الإرهابية والمتطرفين في ليبيا، وقال إنه كلف وزارة العدل بالحكومة الليبية المؤقتة بإعداد ملف متكامل عن الأضرار التي لحقت بدولة ليبيا والشعب الليبي جراء دعم قطر للجماعات الإرهابية والمتطرفين وإحالته لمحكمة الجنايات الدولية

وأعلن وزير الخارجية في الحكومة الليبية المؤقتة أن بلاده ستلاحق قطر قضائياً بسبب ما ارتكبته من جرائم في حق الشعب الليبي، وتابع قائلاً إن «لدى السلطات الأدلة الدامغة عن الدور التخريبي الذي قامت به دولة قطر في ليبيا، وخاصة من حيث دعمها للإرهاب لشق صف المجتمع وتدمير مؤسسات الدولة وسفك دماء الأبرياء وتغليب كفة الميليشيات الخارجة على القانون، ومدها بالمال والسلاح والتحريض الإعلامي وتزييف الحقائق وانتهاك للقوانين والمواثيق.

الى ذلك، طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الليبية المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بفتح تحقيق دولي حيال التدخل والدعم المالي والعسكري من قبل دولة قطر للجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة في ليبيا. وقالت في بيان، تلقت «البيان» نسخة منه، إن «الدعم قدم لميليشيا مجلس شورى مجاهدي درنة التابع لتنظيم القاعدة الإرهابي، ومجلس شورى ثوار بنغازي المتحالف مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي وسرايا الدفاع عن بنغازي التابعة لتنظيم القاعدة والمرتبط بتنظيم أنصار الشريعة الإرهابي».

وأكدت اللجنة أن «هذه الجماعات والمجالس، التي تتبنى الفكر المتطرف، عملت بالقتال جنبا إلى جنب مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي في بنغازي، ومشاركة تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي في عمليات الاغتيالات التي طالت شخصيات سياسية وقانونية وحقوقية وإعلامية، وضباطا وجنودا في الجيش والشرطة في شرق البلاد» وإن «دولة قطر تعد في مقدمة الدول التي تتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وتذكي الصراع والنزاع المسلح في البلاد من خلال العمل على دعم فصائل متطرفة مسلحة وأطراف سياسية تنتهج سياسة العنف السياسي».

وثائق وأدلة

إلى ذلك، أكد عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والإعلامية الليبية لـ«البيان» دعمهم الكامل لمشروع مقاضاة قطر أمام المحاكم الدولية ومنها محكمة الجنايات الدولية ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية ومحكمة الجنايات الأفريقية، وفي هذا السياق أبرز رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس النواب طلال الميهوب لـ«البيان» أنهم سيكونون الداعم الأكبر للفريق الحقوقي الذي سيقوم بهذه المهمة، لافتا إلى أنه سيتم رفع قضايا في المحاكم الدولية ضد كل من تورط في دعم الإرهاب في ليبيا وليس قطر فقط.

وأردف ميهوب: «لدينا من الوثائق والأدلة ما يدين دولة قطر وما يؤكد تورطها في سفك دماء الليبيين، سواء مباشرة أو غير مباشرة، فقطر كانت تدير غرف عمليات الإرهاب في ليبيا عن طريق ضباطها ومخابراتها ثم عن طريق القيادات الإرهابية المنضوية تحت لواء الإخوان المسلمين أو الجماعة الليبية المقاتلة والتنظيمات الأخرى ذات الصلة كالقاعدة وأنصار الشريعة وفجر ليبيا وسرايا الدفاع عن بنغازي ومجالس شوى الثوار وقوة الدروع وغيرها.

وقال المحلل السياسي محمد أحمد الصالحين الهوني لـ«البيان» إن «من حق الليبيين الدعوة الى مقاضاة قطر، فما قام به حكام ومؤسسات هذه الدولة في ليبيا يصل في أغلب الحالات الى مستوى جريمة الدولة، سواء من حيث التآمر المباشر والمعلن على سيادة الدولة الوطنية الليبية، أو من حيث دعم الميليشيات الخارجة على القانون والجماعات الإرهابية، أو من حيث جلب المرتزقة وتهريب السلاح إلى داخل الأراضي الليبية، أو كذلك من حيث إحباط الجهود السياسية لحل الأزمة، بغاية التمكين لقوى الإسلام السياسي، وإيصالها الى سدة الحكم رغم فقدانها للشرعية الشعبية والانتخابية، فقد جيّشت دولة قطر مخابراتها وإعلامها وجيوشها الإلكترونية وعلاقاتها الدولية وأجنحتها المنتشرة في المنطقة والعالم، للسيطرة على الدولة الليبية، منذ فبراير 2011، عندما حوّلت انتفاضة الشعب الليبي السلمية ضد نظام معمر القذافي، إلى حرب دموية، تم تقديم الجماعات الإرهابية فيها على أنها مجاميع ثوار وطنيين، وبعد الإطاحة بالنظام السابق، تولت قطر الدفع بأتباعها الى المقدمة، لتفرضهم على الشعب الليبي، فكانت النتيجة، مئات الآلاف من المهجرين، وعشرات الآلاف من القتلى والأسرى والمفقودين».

مصر

دعم وتمويل الإرهاب

استخدمت مصر ملف اتهام الدوحة بدفع فدية تصل إلى مليار دولار لمنظمة إرهابية تنشط في العراق؛ من أجل إطلاق سراح أعضاء مخطوفين من أسرتها الحاكمة، كبوابة لمحاكمة قطر في مجلس الأمن. ذلك في الوقت الذي أعلن فيه النائب البرلماني المصري عبد الرحيم علي استعداده لتقديم ملف بالجرائم القطرية للمحكمة الجنائية، وكذا المحامي طارق محمود. وجميعها جهود تنطلق من ثبوت خرق النظام القطري لقواعد القانون الدولي من خلال دعمه وتمويله للإرهاب.

وتمتلك القاهرة من الأسانيد ما يثبت التورط القطري في دعم الإرهاب والعناصر الإرهابية، بداية من إيواء الدوحة للعناصر الإرهابية الصادرة بحقهم أحكام قضائية نهائية من القضاء المصري، ورفض قطر تسليم تلك العناصر لمصر، وحتى اتهام قطر بدعم وتمويل المعسكرات الخاصة بتدريب العناصر الإرهابية، وأيضاً دعم تنفيذ العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر، لا سيما أن التحقيقات في عدد من الجرائم الإرهابية أثبتت التورط القطري في ذلك الأمر بموجب نصوص تلك التحقيقات.

محاكمة

وقالت نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا السابق تهاني الجبالي، الآليات والأدوات الخاصة

استطلاع «البيان»: 81% يؤيدون محاكمة قطر أمام القضاء الدولي

دبي - البيان

أشار استطلاع للرأي أجرته «البيان» على موقعها الإلكتروني، وحسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إلى أن الغالبية العظمى من المستطلعة آراؤهم يدعمون محاكمة دولية لقطر على دعمها للإرهاب والجرائم التي ارتكبتها بحق الإنسانية، عقب أن صار واضحاً للعيان الدور الذي تؤديه في تخريب المنطقة. وتراوحت آراء هؤلاء بين ضرورة محاكمة نظام الدوحة أمام محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية أو مجلس الأمن الدولي.وجاء في نتيجة الاستطلاع على موقع «البيان» الإلكتروني أن 80 في المئة يدعمون محاكمة دولية لقطر أمام محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية أو مجلس الأمن الدولي، بينما دعم 9 في المئة محاكمتها أمام محكمة الجنايات الدولية، وأيد 8 في المئة محاكمة نظام الدوحة أمام مجلس الأمن، و3 في المئة رأوا أنه تجب المحاكمة أمام محكمة العدل الدولية.

أما على موقع البيان في «تويتر»، فقد أيد 81 في المئة من المصوتين محاكمة إرهاب قطر أمام القضاء الدولي ممثلاً في مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات، فيما اعتبر 8 في المئة أنه يجب محاكمتها أمام مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية، بينما رأى 3 في المئة أنه يجب محاكمتها أمام محكمة العدل الدولية.

في غضون ذلك، شكك سياسيون سودانيون في نيات قطر وتدخلاتها فيما يتعلق بوساطتها لمعالجة الأزمة في إقليم دارفور المضطرب، وأكدوا أن التدخل القطري أضر بالقضايا السودانية لعدم اتخاذها موقف الحياد في وساطتها لمعالجة الأزمة، وتفتيت الفصائل، الأمر الذي شّعب القضية وعقّد عملية الحل.

يأتي ذلك في ظل اتساع دائرة التأييد في الأوساط السودانية للإجراءات التي اتخذتها كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والبحرين بقطع علاقاتها مع دولة قطر، إذ التحقت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل أكبر شريك في حكومة الوفاق والحزب الشيوعي المعارض وحزب البعث العربي السوداني، وأعلنت موقفها الداعي لضرورة محاصرة الأفكار المتطرفة التي ظلت دولة قطر تدعمها.

وبرغم أن قطر أمسكت منذ أكثر من سبع سنوات ملف الوساطة لإنهاء الصراع الدائر في إقليم دارفور غرب السودان، فإن مراقبين يرون أنه لم يحدث أي تقدم في الملف، بل أنتج اتفاقيات جزئية هشة زادت الوضع تعقيداً، حيث لا تزال أكبر الحركات المسلحة خارج وثيقة الدوحة لسلام دارفور، حيث أعلنت حركات تحرير السودان جناح مناوي والعدل والمساواة وتحرير السودان بزعامة عبد الواحد محمد نور أن وثيقة الدوحة لسلام دارفور لا تعبر عن تطلعات شعب دارفور، إضافة إلى عدم شموليتها وعجزها عن مخاطبة القضايا التي قامت من أجلها الحرب في السودان، بل رفضت تلك الحركات أي دعوة تستند إلى التفاوض وفقاً للوثيقة.

قرار دولياً ء على الإرهاب

برفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد أية دولة، أولها أن تكون الدولة مصدقة على الاتفاقية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية وعضو منضم للمحكمة، وبعدها يتم إعداد ملفات تعد بطريقة فنية معينة عبر خبراء، تتضمن كل الأدلة والبراهين والوثائق التي تثبت تورط الدولة أو الأشخاص أو الحكام، وتقدم للأمانة العامة للمحكمة لتقوم بدراستها وعرضها على هيئة القضاة، ولو وجدت مبررات وأسانيد قوية تبدأ بتجهيز الادّعاء ضد الدولة أو الأشخاص، ولو وضعت لائحة اتهام يصبح الأشخاص المطلوبون للمثول أمام المحكمة الدولية مطلوباً إلقاء القبض عليهم. وتشدد على أهمية أن يكون جهد تقديم ملف للجنائية الدولية جهداً رسمياً من قبل الدولة وليس جهداً فردياً من خلال الأفراد، لأن الدولة بوسعها الوصول إلى مستندات وأسانيد أقوى.

وبالتطبيق على الموقف المصري وما إن كانت هنالك فرصة لرفع دعوى قضائية ضد قطر في المحكمة الجنائية الدولية، تعتقد بأن السلطات المصرية لديها من الوثائق والأدلة والأسانيد ما يكفي لذلك، تثبت من خلالها تورط قطر وبعض الأشخاص من حكامها بدعم التنظيمات الإرهابية وتمويل معسكرات تدريب الإرهابيين وتمويلهم بالأموال اللازمة لتنفيذ عملياتهم الإرهابية.

وتشير الجبالي إلى أن العقوبات التي قد تفرض على قطر أو الأشخاص المدانين فيها تتباين حسب تصنيف الجريمة التي ارتكبوها طبقاً للميثاق الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، فهنالك جرائم ترقى لمستوى جرائم ضد البشرية، وهنالك جرائم حرب وغيرها. تتحدد العقوبة حسب صحيفة الاتهام. كما أنه يمكن تطبيق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الدول المدانة أو غير الملتزمة بالقرارات الأممية الخاصة بمكافحة الإرهاب ومنع تمويل العناصر والجماعات الإرهابية. والبند السابع يتعلق بما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

فيديوهات مسجلة

وبدوره، يوضح المحامي المصري طارق محمود (والذي يعد ملفاً يتضمن عدداً من الأدلة والأسانيد على جرائم قطر ودعمها للإرهاب، تمهيداً لتقديمه للمحكمة الجنائية الدولية) أن الدولة المصرية لديها من الأسانيد والمستندات التي تثبت تورط الدوحة في دعم وتمويل الإرهاب ما يكفي لتقديمها للمحكمة الجنائية الدولية، ومن بين تلك الأسانيد فيديوهات مسجلة ومستندات ورقية تؤكد ذلك، من بينها ما يفيد باجتماع مدير المخابرات القطرية مع عناصر من جبهة النصرة الإرهابية، وكذا ما يفيد باجتماع بعض أعضاء الحكومة القطرية مع عناصر إرهابية منتمية لمنظمات إرهابية معروفة كان يتم خلاله الاتفاق على تنفيذ عمليات إرهابية في بعض الدول من بينها مصر.

ويذكر -في تصريحات خاصة لـ«البيان»- أن من بين المستندات التي لدى الجانب المصري ويمكن تقديمها للجنائية الدولية ما يثبت التحويلات المالية من الحكومة القطرية لعناصر إرهابية، ورصد حركة نقل أموال بطريقة غير شرعية لعناصر مشبوهة، تقوم قطر من خلالها بدعم الجماعات الإرهاب، فضلاً عن «شيكات» أصدرتها الحكومة القطرية لبعض المنظمات الإرهابية التي تتستر خلف عباءة «العمل الخيري».

ويشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية حال رأت أن كل تلك المستندات والأدلة كافية تقوم باستدعاء أمير قطر الذي تختصمه الدعوى القضائية، على أن يمثل أمامها وحال تمت إدانته قد يتعرض للحبس مثل مجرمي الحرب في صربيا على سبيل المثال في عقوبات تصل للمؤبد، إضافة إلى مدير الاستخبارات القطرية السابق والحالي.

وإلى ذلك، يقول الخبير القانوني المصري المحامي سمير صبري، إن طريق المحكمة الجنائية الدولية مُمهد أمام كل الدول التي أضيرت من الأعمال الإرهابية التي كانت وراءها قطر بتدخلاتها المختلفة وبدعمها للإرهاب وإيوائها للعناصر الإرهابية المطلوبة. مشدداً -في تصريحات خاصة لـ«البيان»- على أن مصر يمكن من جانبها أن تقوم بتقديم كافة المستندات التي تثبت أن هذه الدويلة تمول الإرهاب وتحتضن عدداً كبيراً من الفارين من العدالة ومن عناصر جماعة الإخوان الإرهابية الصادرة ضدهم أحكام جنائية باتة، وكذلك تقديم ما يثبت الإشراف القطري والإنفاق على معسكرات تأهيل وتدريب الإرهابيين، وما أدى إليه ذلك من سقوط مئات الشهداء من المواطنين ورجال القوات المسلحة المصرية والشرطة، وجميعها أمور مثبتة بالوثائق ومن خلال التحقيقات التي أجريت مع الكثير من المتهمين أيضاً.

أضرار مادية

ويفيد بأنه يمكن لمصر كذلك تقديم ما يثبت الأضرار الجسيمة التي لحقت بالدولة مادياً واقتصادياً جراء الدور الذي قامت به قطر، لا سيما دور قناة الجزيرة التي تمولها الدوحة وتقوم بنشر أخبار كاذبة ضد مصر تمثل تهديداً للأمن القومي المصري وسلامة مصر وسلامة مواطنيها. مشدداً على أنه حال تقديم تلك المستندات الموثقة والأسطوانات المدمجة مع بيان بحجم الخسائر التي تكبدها البلد فإنه سوف يتم تحديد جلسة لنظر هذه الدفوع، وتكون قطر في الأخير مهددة بصدور حكم باعتبارها دولة داعمة وممولة للإرهاب، فضلاً عن عقوبات تصدر بحق قيادات قطر تصل إلى صدور حكم جنائي بحبس أمير قطر وبعض أفراد الأسرة الحاكمة.

ومن جانبه، يشير أستاذ القانون الدولي الدكتور مساعد عبد العاطي -في تصريحات خاصة لـ«البيان»- إلى أن هنالك من الأدلة والبراهين ما يثبت تورط قطر في دعم الإرهاب ومخالفة الالتزامات الصريحة الصادرة من مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، موضحاً أن النظام القطري جعل من الدوحة ملاذات آمنة لعناصر صادرة بحقهم أحكام باتة ذات صبغة جنائية خالصة.

ترويج فتن

ضربت السلطات القطرية بجميع البنود والتعريفات المتضمنة في الاتفاقية سواء الخليجية أو العربية عرض الحائط رغم أنها صادقت عليها، لتعمل من خلال ذراعها الإعلامية قناة الجزيرة، على ترويج الفتن، وحددت الفقرة الثالثة من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقع عليها 1998، والتي عرفت الجريمة الإرهابية بأنها أي جريمة ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي دولة متعاقدة أو تجاه ممتلكاتها أو مصالحها أو على رعاياها يعاقب عليها القانون الداخلي، وكذلك التحريض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة بها.

مخالفة اتفاقية

كانت قطر من ضمن الدول التي صادقت على الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية بشأن تعريف الجريمة الإرهابية التي وافق عليها مجلس وزراء العدل العرب بالقرار رقم 649 ومجلس وزراء الداخلية العرب بالقرار رقم 529 عام 2008، حيث خالفت قطر ما تم إدراجه في الاتفاقية بتجريم جمع الأموال أياً كان نوعها لتمويل الجرائم الإرهابية.

عدم تسليم محكومين

تعهدت قطر أيضاً برفقة الدول المتعاقدة، بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول، وذلك طبقاً للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، إلا أنها لا تزال تخالف ذلك.

تنصل من مسؤولية

الاتفاقية العربية، عرفت الإرهاب على أنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو إيذائهم وتعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، لكن قطر تنصلت من هذه الاتفاقية.

جريمة إرهابية

هي أي جريمة او شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض ارهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها او ممتلكاتها او مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الارهابية، الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها

تدابير مكافحة

القبض على مرتكبي الجرائم الارهابية ومحاكمتهم وفقا للقانون الوطني، او تسليمهم وفقا لاحكام هذه الاتفاقية ، او الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب اليها التسليم. وتتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الارهابية، طبقا للقوانين والاجراءات الداخلية لكل دولة.

دعم التطرف

دعم قطر للإرهاب ليس جديداً، فالشواهد عديدة، وفي مقدمتها احتضانها لقادة التنظيمات الإرهابية، والذي يدل على وجود اتفاقيات عدة بينهما.

2001

علاقة قطر بالإرهابي خالد شيخ محمد، العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر2001.

2006

بعد حرب 2006 دخلت قطر بكل ثقلها لدعم «حزب الله»، بل طرحت نفسها كشريكٍ في الحرب، لتدمير لبنان.

2009

وصفت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في مذكرة لها عام 2009، تعاون قطر في مجال مكافحة الإرهاب بـ «الأسوأ في المنطقة».

2011

قطر تدعم المليشيات والتنظيمات الإرهابية المسلحة في ليبيا منذ اندلاع ثورة 17 فبراير وحتى الآن، لافتاً إلى أن هذا الدعم يتخطى المليار دولار

750

مليون يورو قدمتها قطر لجماعات إرهابية، من بينها الجماعة الليبية المقاتلة وأنصار الشريعة المحظورة ومجلس شورى ثوار بنغازي ومجلس شورى مجاهدي درنة وسرايا الدفاع عن بنغازي.

2012

تورط قطر في تجهيز نحو 1800 مقاتل من شتى دول المغرب العربي وشمال أفريقيا، للقتال ضمن صفوف الجماعات المتطرفة في العراق.

2013

في نوفمبر 2014، كشف مسؤول أميركي، معني بالعقوبات الخاصة بالإرهاب، عن منح قطر الحصانة لاثنين من الموضوعين على القائمة السوداء العالمية للإرهاب، ومن أكبر مموليِ تنظيم القاعدة.

2014

صرّحت حركة طالبان بأنّ مكتبها السياسي في قطر، هو المقر الوحيد المخول إجراء مفاوضات بالنيابة عنها، على الرغم من أنّ المكتب أُغلق رسمياً عام 2013. ومما لا شك فيه، أنّ عدداً من أعضاء الحركة بقوا في قطر عام 2014.

2017

ذكرت التقارير أن قطر دفعت فدية تقدر بنحو مليار دولار (790 مليون جنيه استرليني)، إلى فصيل سابق كان مرتبطاً بتنظيم القاعدة في سوريا، ومسؤولين أمنيين إيرانيين، كجزء من صفقة لإطلاق سراح 26 من أفراد الأسرة الحاكمة في قطر، قيل إنهم خُطِفوا من قبل مليشيات عراقية مدعومة من إيران.

5

تنطلق قطر عبر 5 مؤسسات خيرية، تتخذ من الدوحة مقراً لها، أكبر عمليات التمويل الإرهابي العابر للقارات، ما جعل من هذه الدولة الصغيرة، تتحول إلى أكبر بنك مركزي لتمويل الإرهاب العابر للقارات.

البيان

غرافيك:حسام الحوراني

خيارات الدول لمحاكمة قطر على دعمها الإرهاب

استطلاع البيان

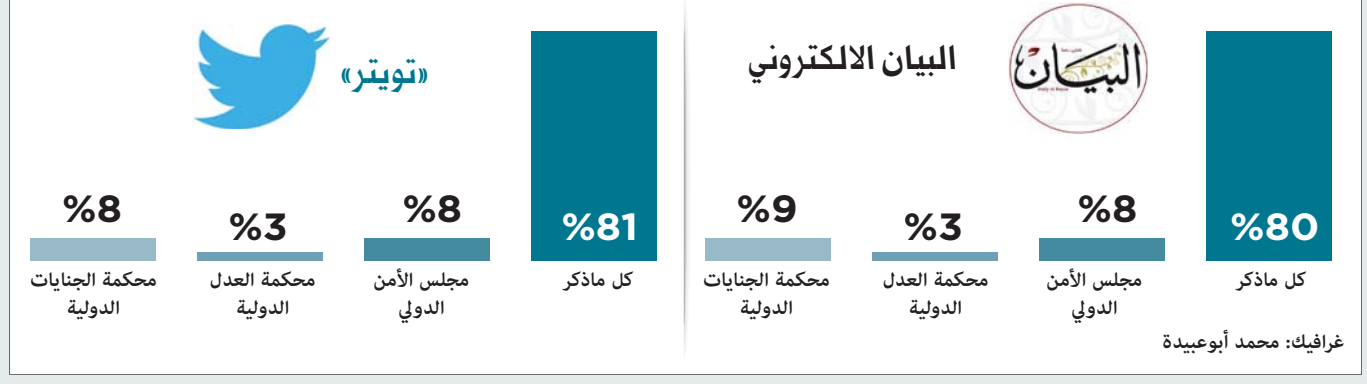

غرافيك: محمد أبوعبيدة

تداعيات فضيحة «باركليز» تتواصل

استثمارات قطر الخارجية في دائرة الاتهام

■ دبي - البيان

أصبحت استثمارات قطر الخارجية في دائرة الاتهام، بعدما تكشفت أبعاد فضيحة تورط قطر في صفقات مشبوهة مع بنك باركليز البريطاني.

وأثار توجيه الاتهام رسمياً لمسؤولين تنفيذيين كبار في «باركليز» في صفقة التمويل من قطر عام 2008 اهتمام الصحافة الاقتصادية العالمية حول استثمارات قطرية بالمليارات في أوروبا، بعضها جاء أيضا ضمن عمليات إنقاذ لبنوك كبرى، وحامت الشكوك حول بعضها.

ورصدت تقارير صحفية، بحسب سكاي نيوز عربية، قيام الذراع الاستثمارية لرئيس وزراء قطر الأسبق، حمد بن جاسم آل ثاني، بضخ ما يقارب مليارى دولار في دويتشه بنك، أكبر مصرف في ألمانيا، في 2014، وذلك عندما تعرض لأزمة سيولة نتيجة القضايا المرفوعة عليه في الولايات المتحدة، كادت أن تؤدي لإفلاسه واستيلاء الحكومة عليه.

سيناريو مشابه

وربما تتكشف خلال الأيام المقبلة تفاصيل هذه الصفقة مع «دويتشه بنك» التي تتشابه إلى حد بعيد مع نظيرتها الخاصة ببنك باركليز.

وكان مكتب التحقيقات في الفساد في بريطانيا وجه اتهاما رسميا لبنك باركليز وعدد من كبار مسؤوليه بالتآمر والفساد والتزوير في صفقة رفع رأسمال البنك عام 2008 مع قطر، بمبلغ 4,5 مليارات جنيه إسترليني، وسيمثل ثلاثة من مديري البنك أمام محكمة وستمنستر في العاصمة البريطانية لندن، في 3 يوليو المقبل، ويجري المكتب، مع هيئة الرقابة المالية في بريطانيا تحقيقا منذ 5 سنوات في شبهة فساد في صفقة التمويل القطري، وفي قضية أخرى تضمنت حصول البنك على أكثر 7 مليارات جنيه إسترليني خلال الأزمة المالية العالمية في 2008، والتهمة التي سيحاكم على أساسها الرئيس التنفيذي للبنك وعدد من مديريه تتعلق بدفع مبلغ 322 مليون جنيه إسترليني لمستثمرين قطريين للحصول على قرض بقيمة 3 مليارات وتسجيل ذلك «مصروفات استشارية»، وتتضمن القضية أكثر من تهمة أخرى، تتعلق بالقرض القطري الذي أضر بمصالح مستثمرين آخرين في البنك.

ومن المحتمل أن يكون نفس سيناريو «باركليز» حدث أيضاً مع «دويتشه بنك»، وهو ما ستكشف عنه الأيام المقبلة.

توسع مشبوه

وسلطت فضيحة تورط قطر في قضايا فساد تخص «باركليز» الضوء على الآليات والتوجهات الاستثمارية للدوحة في الخارج، وخصوصاً أن الصندوق السيادي القطري «هيئة قطر للاستثمار»، وسع استثماراته في أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة بأضعاف ما كانت عليه عندما أسس الصندوق في 2005، وإلى جانب الحصة القطرية في دويتشه بنك، أصبح الصندوق القطري أكبر مالك أسهم في شركة السيارات الألمانية فولكسفاغن، إذ تملك قطر حصة 17 ٪ من أسهم الشركة مقابل 11 مليار دولار، كما زاد الصندوق نصيبه في شركة تجارة السلع السويسرية العملاقة غلنكور في 2012، لتصل إلى 10 ٪ من أسهمها، وتملك قطر أيضا 2,13 ٪ من أسهم رويال دتش شل، مقابل 2,33 مليار دولار، وإلى جانب تعهدات استثمارية في فرنسا بنحو 8 مليارات دولار، استثمرت قطر في القطاع المصرفي الفرنسي وكذلك في قطاع الرياضة، وفي 2012 أيضا، اشترت قطر بيت الأزياء الإيطالي فالنتينو مقابل ما يقرب من مليار دولار، نصيب حمد بن جاسم 10 ٪ منها، أما استثمارات قطر في بريطانيا فتصل إلى 35 مليار جنيه إسترليني، أغلبها في قطاع العقارات الفاخرة، وقطاعات البنوك وغيرها، وجزء منها محل تحقيقات جنائية حالياً.

مليارات الإرهاب

وتحيط السلطات القطرية، صندوقها السيادي بالكثير من الضبابية، ولذا ليست مصادفة أن يتصدر قائمة أقل الصناديق السيادية في العالم شفافيةً، وفقاً لأحدث تقارير وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز»، استناداً إلى شح المعلومات عن حجم أصول الصندوق ومكوناته وسيولته، وتشير بعض التكهنات إلى أن بعض الاستثمارات تستخدم كغطاء لتمويل عمليات مشبوهة، فهناك بالطبع مليارات تذهب للجماعات الإرهابية والمتطرفة، خاصة المنخرطة في صراعات في دول المنطقة تكاد تدمرها، كما تم حسابها في تقديرات منشورة حول المليارات إلى ليبيا وسوريا وغيرها، آخرها «فدية» المليار دولار لجماعات إرهابية في العراق.

وتعتبر جهات مراقبة تمويل ودعم الإرهاب أن قطر وإيران هما أكثر بقعتين في العالم يتركز فيهما المصنفون دوليا ممولين للإرهاب.

وتقدر تقارير عدة أن حجم التمويل القطري «المبدئي» للإرهاب بلغ نحو 65 مليار دولار منذ عام 2010 حتى 2015، وهو مبلغ هائل، كان كفيلاً بإضافة مدارس ومستشفيات للمواطن القطري أو حتى توفيره للمواطنين نقداً، وكان يمكن أن يغير واقع دول وحياة شعوب عربية فقيرة، لو أحسن استغلاله.

الشكوك تتزايد حول صفقة مشبوهة مع «دويتشه بنك»

100

تشير تقديرات إلى أن الاستثمارات المباشرة من الصندوق السيادي القطري ومستثمرين قطريين مثل حمد بن جاسم في أوروبا وحدها بما بين 80 و100 مليار دولار في أوروبا، وتصل تمويلات من قطر إلى أوروبا بعضها رسمي وبعضها عبر جمعيات «مشبوهة» لجماعات ومراكز متشددة.

«فيتش» تضع 9 بنوك قطرية تحت المراقبة

■ دبي - أشرف رفيق

وضعت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني 9 بنوك قطرية على لائحة المراقبة لاحتمال تخفيض تصنيفها، وتوقعت تراجع النمو الاقتصادي في قطر في العامين الجاري والمقبل.

وشملت البنوك التي وضعتها الوكالة تحت المراقبة، بنك قطر الوطني والبنك التجاري وبنك الدوحة وبنك قطر الإسلامي وبنك الخليج التجاري وبنك قطر الإسلامي الدولي والبنك الأهلي وبنك قطر الدولي وبنك بروة. ويأتي وضع البنوك القطرية تحت المراقبة لاحتمال التخفيض بعد اتخاذ الوكالة الخطوة نفسها بشأن التصنيف السيادي لقطر في وقت سابق من الشهر الجاري.

وقالت فيتش إن هذه الخطوة تعكس الغموض بشأن القطاع المصرفي القطري بعد قطع السعودية والبحرين والإمارات ومصر ودول أخرى علاقاتها الدبلوماسية واللوجستية.

وبرغم الحديث عن محادثات لحل الأزمة، أصبح أكثر احتمالاً أن تستمر الأزمة لفترة أطول، وسوف تؤثر سلبياً في اقتصاد قطر معها. وفي النهاية، فإن القدرة السيادية لقطر على دعم ومساندة البنوك القطرية تضعف، ويحتمل تخفيض تصنيف البنوك التسعة المذكورة.

ويحتمل أن تؤثر الأزمة الحالية في بعض البنوك أكثر من غيرها، برغم أن الوكالة الدولية تتوقع أن تتأثر جميع البنوك القطرية إلى حد ما. ومن أهم توقعات فيتش أن يتراجع النمو الاقتصادي لقطر في العام الجاري والمقبل، مما يعكس البيئة غير المواتية وتقليص الإنفاق والتركيز على الكفاءة المالية، مما يؤدي في النهاية إلى تراجع نمو القطاعين العام والخاص في قطر.

بورصة الدوحة تواصل الانحدار والخسائر 58 ملياراً

■ دبي - رامي سميح

فشلت المؤسسات المالية الحكومية في وقف نزيف خسائر البورصة القطرية، بعدما واصلت الأسهم والمؤشرات الرئيسة الانحدار إلى مستويات متدنية مع تزايد مخاوف المستثمرين من استمرار مقاطعة عدة دول عربية من بينها الإمارات والسعودية والبحرين ومصر للدوحة بسبب سياستها الداعمة للإرهاب.

وانخفض أمس المؤشر العام للبورصة القطرية بنسبة 1,75٪ أو ما يعادل 156,6 نقطة ليغلق عند 8777,73 نقطة مواصلا تراجعه للجلسة الرابعة على التوالي ومسجلا أدنى مستوياته منذ يناير 2016.

خسائر

ووفق حسابات «البيان»، ارتفعت خسائر السوق إلى 15,9٪ منذ بداية العام الجاري، مسجلا بذلك أسوأ أداء بين بورصات العالم. فيما تكبد رأس المال السوقي للأسهم أمس خسائر بنحو 9,11 مليارات ريال، لترتفع الخسائر بذلك إلى نحو 58 مليار ريال (15,8 مليار دولار) منذ بداية الأزمة قبل نحو أسبوعين.

ومن بين 43 سهماً جرى التداول عليها أمس انخفضت أسعار 33 سهما وصعدت 6 أسهم فقط بينما بقيت 4 أسهم دون تغيير، وجاءت «دلالة للوساطة» في صدارة الخاسرين بانخفاض جاوز 9٪ و«زاد القابضة» بنسبة 5,34٪ و«ودام الغذائية» بنسبة 4,16٪ و«فودافون» بنسبة 3,3٪ و«الكهرباء والماء» بنسبة 2,89٪.

واستمر سهم «بنك قطر الوطني»، أكبر مصرف في البلاد«في نزيف خسائره متراجعاً أمس بنسبة 2,14٪ ليبلغ أدنى مستوياته منذ أغسطس 2011، كما هبط»مصرف الريان«بنسبة 2,04٪ و»بنك الدوحة" بنسبة 1,99٪. واستمرت المؤسسات الأجنبية في تخارجها من بورصة قطر بعدما حققوا أمس مبيعات جاوزت 83 مليون ريال، فيما بلغت مبيعات الأفراد الأجانب نحو 28 مليون ريال. أيضا بلغت مبيعات المؤسسات الخليجية أمس أكثر من 81 مليون ريال.

فيما لا تزال المؤسسات المالية القطرية تدعم السوق عبر شراء مكثف للأسهم ليحققوا أمس مشتريات بنحو 236,6 مليون ريال لكنها لم تنجح في إعادة التوازن للمؤشرات في ظل موجة نزوح قوية تجتاح الأسهم خوفا من تدهور أكثر للأوضاع الاقتصادية.

الأستراليون يقاطعون «القطرية»

■ دبي- أشرف رفيق

يمتنع الأستراليون عن السفر على الخطوط الجوية القطرية، ويلغون عطلاتهم في بريطانيا، عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت هناك. وقالت صحيفة ذا أستراليان، إن وكالات السفر لاحظت تراجعاً في عدد الحجوزات بعد موجة الهجمات الإرهابية. وأصبح الأستراليون يقللون رحلاتهم إلى لندن في أعقاب هجمات مانشستر الشهر الماضي وجسر لندن وأحد المساجد في العاصمة البريطانية. وقد أدت الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية على المملكة المتحدة بالأستراليين إلى تجنب التوقف في المدن التي يحتمل أن تقع فيها هجمات إرهابية. كما سجلت وكالات السفر والسياحة تراجعاً في الحجوزات إلى الولايات المتحدة، بينما تجنب المسافرون الخطوط الجوية القطرية بعد فرض الحظر عليها من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، بسبب تأييدها لجماعات متطرفة، وفق ما قالته الصحيفة الأسترالية.

الهند تطلق رحلات خاصة لنقل مواطنيها من قطر

■ نيودلهي - د ب أ

أعلن مسؤولون أمس أن الهند تعتزم إطلاق رحلات جوية إضافية إلى الدوحة هذا الأسبوع لنقل مواطنيها الذين تقطعت بهم السبل في البلاد.

وكانت السعودية والإمارات والبحرين ومصر و5 دول قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية، وأوقفت خطوط النقل مع قطر في وقت سابق من الشهر الجاري، واتهمتها بدعم الإرهاب. ويعيش نحو 650 ألف هندي في قطر، ما يجعلهم أكبر جالية في البلاد. ويعمل كثيرون منهم في قطاعات التطوير والنفط وكذلك الطب والهندسة والتعليم والمصارف.

وقال وزير الطيران المدني الاتحادي أشوك جاجاباثي راجو، إن شركة «إير إنديا» الوطنية ستشغل المزيد من الرحلات بين الدوحة ومدينتي ثيروفانانثابورام وكوتشين الجنوبيتين في الفترة من 25 يونيو وحتى الثامن من يوليو. وأضاف أن شركة «جيت إيروايز» الخاصة للطيران ستشغل أيضاً رحلات بين مومباي والدوحة يومي 22 و 23 من يونيو الجاري.وقال مسؤولون إنه تم اتخاذ القرار بعدما طلبت وزيرة الخارجية سوشما سواراج من راجو التدخل لمساعدة الهنود، الذين تقطعت بهم السبل في قطر.

واشنطن بوست: السفر إلى الدوحة أصبح كابوساً

قالت صحيفة واشنطن بوست، إن المقاطعة وضعت السفر إلى قطر في مهب الريح، بحيث أصبح أشبه بكابوس.

وذكرت الصحيفة أن الرحلات إلى الدوحة، أصبحت تستغرق ساعات أطول، فيما يبدو مطار الدوحة الذي تكلف نحو 15 مليار دولار، شبه خالٍ أغلب أيام الأسبوع.

وأثر قرار الإمارات والسعودية والبحرين بإغلاق الأجواء في وجه رحلات الخطوط الجوية القطرية، سلبياً بشكل ملحوظ على الحركة التشغيلية للناقلة، التي فقدت القدرة على المناورة، في ظل انعدام أي خيارات متاحة أمامها، خصوصاً مع إلغاء نحو ربع رحلاتها اليومية، وانحسار نسب الإشغال على متن الرحلات إلى مستويات متدنية.

■ دبي - وائل الخطيب

«المزايا» الكويتية: انكشافنا على قطر محدود جداً

أعلنت شركة المزايا القابضة الكويتية، المدرج أسهمها في بورصة دبي والكويت، إن انكشافها على السوق القطري محدود جداً.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لسوق الكويت أمس، أنها تخارجت من استثمارها المباشر في شركة مزايا قطر عام 2015، ولكنها مازالت تمتلك نسبة محدودة من الأسهم تبلغ نحو 0,05٪.

وأشارت مزايا القابضة إلى أنها تمتلك حصة قدرها 17,5٪ في شركة قطر الأولى للتطوير العقاري التي تمتلك استثمارات عقارية قيد الإنشاء بدولة قطر. دبي - البيان

قطر تشوّه سماحة ديننا وتروّج التطرف والإرهاب

■ فاطمة الصايغ

■ سليمان الهتلان

■ يوسف الحسن

■ محمد نور الدين

■ طلال الفليتي

■ **أبوظبي، دبي- عبير يونس ودارين شبير وداليا بسيوني**

أكد أكاديميون ومثقفون وإعلاميون، إماراتيون وسعوديون، في حديثهم لـ«البيان»، ضرورة التصدي لجميع الانتهاكات القطرية والممارسات الإرهابية القطرية بحق الشعوب والحضارات والأفراد، مشددين على وجوب تسلحنا بالحزم والعمل الدؤوب في تركيزنا على ردع قطر، ومنع تحقيقها أهدافها الظلامية ونصرتها للمتشددين، وتشويه التاريخ العربي والإسلامي الأصيل عبر الإساءة لمكنون حضارتنا وإرثنا من خلال تقديم وترويج رموز ليست قدوة إلا للفئات التي تروج للتشدد وتؤكد على نهج التعصب وعدم الانفتاح على الآخر، لتخلص قطر ومنابرها الفكرية الإرهابية مع ذلك إلى إسقاطات عصرية خبيثة تسيء معها لسماحة حضارتنا، من خلال أبواق تستأجرها وتسميها بحاثة ومؤرخين، وذلك، كما بين المشاركون في الاستطلاع، لتغسل أدمغة أفراد مجتمعاتنا وتجعلهم، عبر الاقتداء بصور ورموز لا تعبر عن جوهر الإسلام وحضارة العرب، مناصرين للتقوقع ولعدم الاعتراف بالآخر المختلف دينيا وثقافياً وفكرياً.. وكذا لتجعلهم لا يتقبلون الانفتاح والتعايش كشعارين وبوصلتين توجهان مسارنا العصري.

مزورون

«كمتخصصة في التاريخ، تحزنني وتحز في خاطري تلك الحال التي وصلت إليها حضارتنا وتاريخنا بسبب الصورة المشوهة التي بثتها قطر الداعمة للإرهاب والتشدد». هكذا بدأت الكاتبة والباحثة الدكتورة فاطمة الصايغ، أستاذة التاريخ في جامعة الإمارات، حديثها، لافتةً إلى أن الانتهاكات القطرية شوهت تاريخنا وثقافتنا العربية والإسلامية، وقالت: علينا أن نركز كيف نخلص تاريخنا العربي من هذه الانتهاكات التي تقوم بها قطر وغيرها من الدول، فتاريخنا وثقافتنا العربية والإسلامية وقيمنا تنص على التسامح وتقبل الآخر، ومنذ بداية ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم، كان ديننا يحثنا بآياته على تقبل الآخر، ولذا يتوجب علينا اليوم أن نعلي قيم التسامح والانفتاح في الدول العربية ونعممها، وللأسف، ما يحصل الآن، أن الدين أصبح يفرقنا ولا يجمعنا، بسبب اتخاذ بعض الدول له كواجهة تختبئ خلفها في ممارساتها الإرهابية، لكن ما تنادى به ما هو إلا مواقف سياسية تتقنّع بقناع الدين، وهو تماماً ما تمارسه قطر.

نفوذ

وبالعودة إلى التاريخ، أشارت فاطمة الصايغ إلى أن بعض الدول في الماضي كانت تستأجر بعض الشعراء لمدح فلان وذم آخر، مؤكدةً أن قطر تتبع اليوم النهج نفسه في استئجار الباحثين والمراكز البحثية لخدمة مواقفها السياسية.

ولفتت الصايغ إلى أن قطر تنظر إلى العالم العربي من زاوية ضيقة جداً «سياسية»، على عكس المثقفين الذين ينظرون للأمر من منظور أوسع.

برامج

وللتصدي لهذه الممارسات الهوجاء التي تتبعها قطر، اقترحت فاطمة الصايغ الاستعانة بالبرامج الفكرية، وقالت: علينا أن نرجع لحقائقنا ووثائقنا وتاريخنا وقرآننا، وبيئتنا فيها الكثير من الدلائل والحقائق التي تبرز سماحة العربي وانفتاحه، كما أن تكاتف أهل التاريخ والمختصين فيه ضروري جداً -في هذه الفترة- لإدانة التزوير والتزييف الذي يمس حضارتنا وتاريخنا العريق.

وذكرت الصايغ أن كل المبادرات الإيجابية والمتميزة والفاعلة انطلقت من الإمارات، وقالت: ليت جميع الدول تتبع نهج الإمارات والمنحى الذي تسير عليه في التسامح والانفتاح على الآخر.

وتساءلت: أكرمنا الله بالقرآن الكريم والثقافة الغنية والثرية، فما الفائدة مما فعلته قطر، وبعد أن نفد صبر الشقيق على شقيقه، وطرقنا جرس الإنذار أكثر من مرة، ولم ترتدع قطر؟ ونتساءل: ما الذي جنته من كل تصرفاتها ومواقفها هذه؟

وأكدت الصايغ أن الإمارات تعي الفرق بين الشعب القطري والنظام القطري، وقالت: الشعب القطري لا ذنب له، ولكن هناك أنظمة متهورة، والمشكلة تكمن في هذه الأنظمة، ولذا، فحبال الوصل مع الشعب القطري يجب أن تبقى، لأنه وسيلتنا لتغيير فكر نظامه المتطرف.

وأشارت الصايغ إلى أنه على المثقفين اليوم أن يمدوا أيديهم للشعب القطري ليفتحوا أعينه على الأخطاء التي يرتكبها نظامه، وقالت: النظام القطري أخطأ في حق الشعب والدولة ومجلس التعاون والدول الأشقاء، وعلى الشعب القطري أن يفتح عينيه جيداً على هذه الحقائق وأن يترفع عن تلك الممارسات، وكثيرون يدركون تماماً تلك الحقيقة، فالشعب منقسم بين مؤيد ومعارض للنظام القطري.

واجب

ومن جهته، لفت الكاتب والإعلامي السعودي الدكتور سليمان الهتلان، إلى أن تفنيد التزوير في الحقائق التاريخية التي بثتها دولة قطر من خلال إعلامها، يجب أن يكون من خلال أهل الاختصاص الذين تابعوا البرامج والأفلام الوثائقية التي عُرضت سابقاً.

وأوضح: لقد استغلت دولة قطر الإرهابية قنواتها وأدواتها الإعلامية واستثمرتها على اختلافها في خدمة أجنداتها. وقال: عمدت قطر للإساءة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات وإلى دول الخليج العربي الأخرى، وسخرت وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، في هذه الإساءات والتحريض، كما سخرتها لإثارة الفتن.

وبين الهتلان أن دولة قطر في النهاية هي بوق (جماعة الإخوان المسلمين). وقال: عملت قطر ووظفت كل إمكانيتها لخلق الفتن في كل البلدان العربية، وانفقت لهذا الهدف مليارات الدولارات، واستثمرتها بالتالي بمكانها غير الصحيح. وأضاف: بالمقابل فإنهم في الواقع لم يبنوا إعلاماً حقيقياً بهدف الاستقرار، بل استثمروا في الإعلام لإثارة حالة من عدم الاستقرار. وذكر بأن قطر بدأت اليوم تذوق من الكأس نفسها التي أذاقتها للآخرين. وتابع: اكتشفوا أن صمت الدول الخليجية في السابق، كان من منطلق الوحدة والأخوة والاحترام، وليس من منطلق الخوف بقدر ما هو أمل بأن يستيقظوا على الحقيقة.

كما أشار د. الهتلان إلى أن دولة قطر تمارس الإرهاب باسم الإسلام الذي هو منها براء، إذ تشوه صورته وسماحته، مبينا أنها سعت إلى خلق الفتن في محيطها. وقال في الخصوص: هذا المحيط قادر في هذا الوقت على أن يذيقها من الكأس ذاتها، إذ لا يوجد الآن أية مجاملات بعد أن استمرت قطر تمارس إرهابها وتفرقتها لأكثر من عشرين سنة. إن الإعلام في المملكة العربية السعودية، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يواجههم الآن بهذه الحقائق. وأضاف: من الواضح جداً أن البرامج الإعلامية والفكرية التي تفضح زيف قطر وتكشف وجهها الإرهابي ستبقى مستمرة طالما أن المكابرة والعناد والضلال طريق قطر ونهجها المستمر. وتابع: ويأتي هذا في ظل التحالفات المستمرة بين دولة قطر وبين أعداء الأمة العربية.

كذلك، أكد الهتلان على أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في كشف هذه الألاعيب. وقال: من واجبنا الآن، نحن كإعلاميين، أن نلعب دورنا الحقيقي في حماية أمننا وكشف دور الأعداء.

رعونة

وقال الكاتب والدبلوماسي السابق، الدكتور يوسف الحسن: إن الأزمة الراهنة التي تسببت بها قطر وممارساتها الإرهابية، من وجهة نظري، لا تحلها مناظرات فكرية أو جدل حول صواب أو لا صواب فكر وسياسات قوى اسلاموية متطرفة وعنيفة تحتضنها، وأخرى ضالة تكفيرية، لقد تجاوزنا ذلك، إلى مرحلة فاصلة، جذرها سياسي بامتياز، وعناوينها معروفة، ذات صلة بأوهام القوة والتمدد في الفراغات العربية، وحروب بالوكالة، والركون للأمن المستورد...الخ. إن المبادرات الفكرية والإعلامية، إن كانت فردية أو مشتركة، لمواجهة هذا الفكر الظلامي الذي ترعاه وتجهه قطر، والممارسات المتوحشة، ضرورية وممكنة وتحتاج دوما للتطوير، والمتابعة والعمل المجتمعي والتربوي والمؤسسي والتنويري. ولكن، أيضا، الأزمة الراهنة تتطلب مقاربات مختلفة، وأسبابها كانت موجودة قبل شهر رمضان الجاري، ومن أسف أننا جميعا أخفيناها تحت «السجادة». لم نشخصها جيدا، وظلت «كرة الثلج» تكبر وتتفاقم وتتمادى حتى انفجرت بشكل محزن ومؤسف، ولا يبدو حتى الآن أن قطر حريصة على حل الأزمة بشكل نهائي..مادامت مصرة على طريق دعم الإرهاب والتعصب. ورأى الحسن أن «التغذية» القطرية للقوى الاسلاموية المتطرفة والعنيفة، والساعية للحكم وإدارة البلاد العربية، كولاية أو خلافة، في أساسها تغذية مالية وإعلامية وسياسية وتسليحية ولوجستية. وهي تغذية معروفة خليجياً وعربياً وأميركياً منذ سنوات، بالأسماء والأرقام والصوت والصورة، وحصادها للأسف، هائل من الدماء والدمار والموارد، والقلق والهواجس والتوتر.

وتابع: كنت أتمنى لو كان هناك، خلال السنوات السابقة، نقاش عام في مجتمعنا المدني والفكري، حول الدور القطري، البائس، ومخاطره حتى على قطر نفسها. ربما عبر بَعضُنَا عن رأيه، في مؤتمرات عديدة عقدت في الدوحة، وبعضنا تساءل عن تفسير هذا «اللغز» القطري، لكن هذه الأصوات ظلت خافتة. ولا شك في أننا معنيون بفضح خطر البرامج السياسية للجماعات الإسلامية وقطر التي تدعمها، وأذرعتها العسكرية والمالية والتعليمية والاجتماعية، وعلاقاتها الخفية مع دول غربية، ورهان هذه الدول عليها لإحداث تغيير وتمزيق في خرائط الوطن العربي. إن المهول والذي يجب أن نتجهز لمواجهته، أن قطر لا تزال تعيش حالة إصرار على دعم قوى الظلام والتشدد..ولا تدخر جهداً في سبيل إمداده بكل أسباب ومقومات القوة والقدرة على الإيذاء والقتل والتدمير في عالمنا.

أوهام

وأكد الحسن أنه علينا ردع وتكميم استفحال تأثير قناة الجزيرة، منبر الشقاق والتشدد والإرهاب، وذلك بعد أن مرت فترة منذ الزمن أهملنا ما وراء مغامراتها..حتى جاء ما يسمى «الربيع العربي» على غفلة واتسعت الفراغات وكبرت الأوهام، وتألقت ثقافة الإفساد المالي..والدعم القطري الصارخ للقوى الإسلامية. وختم: إن دور المثقف أو المفكر هو تعزيز الوعي المجتمعي وتحصين الحس الوطني، والمحافظة على السلم المجتمعي والدور التنويري، ومقاومة الكذب والقبح والقتل والاقصاء والفساد والتكفير.

إشكاليات

بين الباحث والشاعر محمد نور الدين في بداية حديثه، أن المسألة في البداية هي إشكالية فهم الحرية. وقال: يجب أن لا تؤثر حرية أشخاص ودول على حريات الآخرين، وهذا ما عمد على تبنيه وفعله الإعلام القطري المنبني على أساس التعصب والإرهاب (بما فيه قناة الجزيرة). وأوضح أنه تمادت دولة قطر بمسألة الحرية المراد منها التخريب لا البناء الصحيح، حتى أصبح كل شيء لديها مباحاً، باستثناء الأمور التي تخصهم وحدهم..وهذا بالتوازي مع الترويج للمتشددين والإرهابيين.

وعن تشويه الحقائق والرموز التاريخية وغيرها من الممارسات القطرية..والرد المناسب على مثل هذه السياسات المشوهة لتاريخنا وحضارتنا وديننا، أكد نور الدين على أن هذا الأمر يجب أن يكون في البداية واجبا ومسؤولية شخصية. ورأى أن دور البرامج التلفزيونية هام، لكن بالمقابل هناك أدوار أخرى مخالفة لأشخاص على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، التي ربما تخفف من الدور الرسمي والمؤسساتي. وقال: من هنا يجب على الحكومات والجهات المعنية أن تسيطر على معايير وقيم كثيرة، في ظل هذه العولمة التي تجتاح الدول. إن ما يحدث الآن من ممارسات، جاء نتاجاً لعقود من نشر المناهج والأفكار الأصولية والظلامية، كما فعلت قطر التي أصبح التشدد ورجالاته هواها وغايتها. وعلينا هنا أيضا، أن نعني بأهمية تربية وتنشئة أجيالنا وهي محصنة من هذا الفكر ومتزعميه ورعاته.

وقال نور الدين: على كل العالم أن يكون أكثر انفتاحاً على مثل هذه الممارسات وأن تتخذ الجهات السيادية ومواقع التواصل الاجتماعي، قوانين تحمي الناس من الكثير من الأفكار الظلامية، وهو ما يجعلها بالتالي تحمي حاضرها ومستقبلها. ذلك لأنه ربما يحدث أن يؤثر الكثير من الأشخاص المدعومين من جهات عدة، في أحاديثهم وآرائهم المدونة عبر مواقع التواصل الاجتماعي..بصورة سلبية لا نريدها. وأود في النهاية، أن أشدد على ضرورة إيجاد خطة محكمة تحد من مثل هذه الممارسات المسيئة..وتردع ممارسات قطر الإرهابية الفكرية والعملية..وتنور أبناء مجتمعاتنا بحقيقة رفعة وقيمة وطننا ونبل قادته.

القلم كالسيف

«فضلت قطر التغريد خارج سرب أشقائها الخليجيين، وهو ما أزعج أبناء الخليج قبل القيادات السياسية». هذا ما استهل به الإعلامي طلال الفليتي حديثه. ثم أردف: دأبت قطر منذ عقود طويلة على عدم التزامها بوقف التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، ولذا عانت مملكة البحرين الشقيقة من جرّاء الدعم القطري المعلن للفصائل الإرهابية، كما دعمت قطر الميليشيات الحوثية و«الإخوان المسلمين» واحتضنت على الأراضي القطرية قيادات إخوانية ومنظمات إرهابية. واستطرد: وعدت قطر في الأزمة الأولى، عام 2014 بإيقاف الدعم للإرهابيين وطردهم من الدوحة، لكن ما يحدث على أرض الواقع يؤكّد استمرار دعمهم لتلك الجماعات. ورغم الوعد الذي قطعته قطر لأشقائها الخليجيين، إلا أنها احتفظت بالعناصر الإرهابية من جماعات معادية لبعض الدول الخليجية. كما تعهدت قطر بوقف التحريض الإعلامي ضدّ دول الخليج ومصر، ولم تتوقف، ذلك ليس على قناة الجزيرة فقط، بل ثبت دعمها للعديد من القنوات ووسائل الإعلام التي يترأسها عزمي بشارة المستشار الإعلامي للأمير.

وقال الفليتي: وظفت قطر مواقع وحسابات مشبوهة في «تويتر» للإساءة للخليجيين والمصريين، كما سمحت لرموز دينية وقيادات الإخوان كالقرضاوي باستخدام منابر المساجد للإساءة لدول الخليج. إنها حقائق صدمتنا كشعوب خليجية، وإلى أن جاءت تداعيات قرار قطع العلاقات مع قطر، مع استمرار الضخ الإعلامي القطري السام والداعي للفرقة والقتل.. والتمادي من قناة الجزيرة ووسائل الإعلام القطرية، واتباع سياسة أسلوب ونهج الإخوان وادعاء المظلومية والتباكي وكسب التعاطف. وفسر الفيليتي: تصور قيادة قطر المشهد للشعب القطري، بعد الموقف الحاسم لدول الخليج العربي لتأديب قطر الإرهاب، على أنهم بخير وأفضل من قبل، ويتباهون بإبرام عقود التسليح والتواجد العسكري التركي والإيراني. وهذا غير صحيح فهم يصرخون ويعانون. وكل ذلك بسبب تعنت السلطات في الدوحة، والخاسر الأكبر هو الشعب القطري الذي نقدره فخلافنا مع حكومته وليس معه.

وأشار الفليتي إلى أن دور الإعلامي والمثقف في ظل هذه الظروف الدفاع عن الوطن ورموزه وسيادته بكل ما يملك. وقال: القلم كالسيف على رقاب الأعداء، وهل هناك من غاية أو من شرف يعادل شرف الدفاع عن الوطن، فالوطن هو الوجود، ومهما قدمنا لن نفيه حقه. وأنا وغيري من أبناء وطننا، علينا تسخير قلمنا وفكرنا من منطلق إيماننا بقضايا مجتمعنا. وأضاف: نحتاج لأقلام تؤمن بثوابت الوطن ولجهود قادرة على محاربة التطرف والغلو والإرهاب الفكري والتشجيع على تبني قيم التسامح والمحبة والتعاون التي يتميز بها شعب الإمارات.

وهم ورياء

قالت الدكتورة فاطمة الصايغ: لم تُقصِّر قطر في استئجار المراكز البحثية لتخدم أهدافها ومواقفها السياسية، وتزويرها بحق الدين الإسلامي وقيم حضارتنا العربية السمحة، فقطر التي تتحدث باسم الدين، وهي أصلاً راعية الإرهاب، لا تتحرك من منطلق ديني بل من منطلق سياسي بحت، إذ إن ما تسعى إليه هو أن تكون قوة عظمى، ومؤثرة في الشرق الأوسط الجديد الذي برز على الساحة، باحثةً عن النفوذ والسلطة، وهو ما دفعها لاستئجار أبواق لها، وكانت سخية جداً في هذا الجانب. وختمت الصايغ: ولو أن قطر رصدت الأموال التي أنفقتها على المراكز البحثية وشراء الباحثين لترويج الإرهاب والقتل، لصالح القضية الفلسطينية بوجه صائب وسليم لتحررت فلسطين اليوم، ولعولجت مشكلات كثيرة في العالم العربي، كالفقر والبطالة والأمية والأمراض المستعصية، وغيرها.